

العلاقات الروسية العثمانية (1687- 1878)
روسيا ومشاريع تقسيم الدولة العثمانية
(الحلقة الثانية)

عبد الرؤوف سنو(*)

منذ سقوط القسطنطينية في أيدي العثمانيين، ظلت العوامل الدينية والاقتصادية تدفع روسيا للسيطرة على الممرات العثمانية وبالتالي على العاصمة العثمانية في سبيل تأمين تجارتها وتنفيذ ادعائها في وراثة الامبراطورية البيزنطية. فترة بالتوسع العسكري وتارة أخرى بأسلوب التفاهم الدولي، أعلنت روسيا مراراً عن سياستها التقسيمية للدولة العثمانية. إلا أن خططها اصطدمت في كل مرة بمصالح دول اوروبية اخرى. فالنمسا كانت تنازعها الزعامة على البلقان، في حين عارضتها بريطانيا وفرنسا القضاء على الدولة العثمانية لأسباب استراتيجية واقتصادية. ونتج عن تضارب مصالح الدول الاوروبية في السلطنة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، تأزم متواصل في العلاقات الروسية - العثمانية. وفي النصف الثاني من ذلك القرن، اشتعلت الحرب مرتين بين الدولتين وتعرف الحرب الاولى في التاريخ تبعاً للمكان الذي دارت فيه بـ"حرب القرم" (1853- 1856) وانتهت بمؤتمر باريس. وتسمى الحرب الثانية بـ"الحرب البلقانية" (1877- 1878) وانتهت بمؤتمر برلين. وكلا الحربيين والمؤتمرين كانتا بعيدتا الاثر بنتائجهما في التاريخ الاوروبي والعثماني الحديثين.

إن غرضنا من هذه الدراسة هو تتبع علاقات الدولتين في اربع حلقات: الاولى تشمل سياسة الاندفاع نحو القسطنطينية حتى معاهدة الممرات عام 1841- الحلقة الثانية تلقي الاضواء على دور الدبلوماسية الروسية في مشاريع تقسيم الدولة العثمانية. أما الحلقة الثالثة، فمخصصة لحرب القرم ومؤتمر باريس عام 1856. وتنتهي الدراسة بالحلقة الرابعة التي تتعرض للحرب البلقانية ومؤتمر برلين عام 1878.

1- أوروبا و"الرجل المريض"

قبل أن تسلك السلطنة العثمانية طريق التدهور والتجزئة، شغلت مسألة تقسيم ممتلكاتها الدوائر السياسية الغربية والرأي العام الاوروبي. فبعد افتتاح القسطنطينية عام 1453، وضعت خطط ومشاريع من قبل أباطرة وملوك، وباباوات ورجال دين وسياسيين وكتاب، تهدف كلها الى تجزئة ممتلكات الدولة العثمانية⁽¹⁾. إلا أن قوة السلطنة وجبروتها حتى القرن السابع عشر، وكذلك الصراعات التي انخرطت فيها الدول الاوروبية ضد بعضها البعض، وأخيراً تضارب مصالح بعض هذه الدول من عملية التقسيم، حالت دون أن ترى هذه الخطط الطريق الى النور.

(*) دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر - جامعة برلين الحرة. دبلوم في التعليم العالي والتنمية الدولية - جامعة كاسل.

ولكن العظمة العثمانية لم تستمر طويلاً، إذ أخذ الإعياء يدب في كيان السلطنة منذ نهاية القرن السابع عشر ويظهر بوضوح خلال القرنين التاليين مترجماً التدهور العثماني الداخلي وسياسات الدول الأوروبية المتعددة في تدمير الدولة العثمانية. ورغم اقتطاع أجزاء من ممتلكاتها، فإن تدمير الدولة العثمانية أو "الاجهاز" عليها بصفة نهائية، لم يحدث خلال الفترة موضوع دراستنا. فكبت أنفاس "رجل أوروبا المريض"، كما أطلق الغرب على الدولة العثمانية تشهيراً⁽²⁾، الذي أعيته أوروبا بسياساتها الاستعمارية والعنصرية والدينية، كان لا بد من أن يترتب عليه نتائج خطيرة تورط أوروبا في صراعات داخلية حول تركته. فالمسألة الشرقية وبقاء "الرجل المريض" مريضاً على قيد الحياة، كانا يدخلان في صميم التوازن الأوروبي والتجانس الأوروبي⁽³⁾.

فبسبب تضارب مصالحهما الاستعمارية والاستراتيجية في أميركا الشمالية والهند خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، لم تهتم بريطانيا وفرنسا في مسألة تقسيم الدولة العثمانية. فكان الأفضل لمصالحهما الاقتصادية والاستراتيجية، وإن كانت متضاربة، المحافظة على السلطنة وحصر روسيا داخل البحر الأسود وإغلاق المضائق في وجهها⁽⁴⁾، ولكن نهاية القرن الثامن عشر والقرن التالي، حملاً انقلاباً في السياستين الفرنسية والبريطانية في ما يتعلق بسلامة الدولة العثمانية. فبغض النظر عن فشل سياستها في احتلال مصر (1799-1801)، فقد استولت فرنسا على الجزائر عام 1830، وفرضت حمايتها على تونس عام 1881. كما ساهمت في كثير من مشاريع تقسيم الدولة العثمانية⁽⁵⁾. وسارت بريطانيا على نهج فرنسا واستولت على المناطق الاستراتيجية في الدولة العثمانية المهمة لمواصلاتها مع الهند. فاحتلت عدن عام 1839 وقبرص عام 1878 ومصر عام 1882 والسودان عام 1899. وخلال العقد الأخير من القرن الماضي، كانت الحكومة البريطانية تعرض على ألمانيا اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية، لكن من دون أن تحظى بموافقتها⁽⁶⁾. وخلال الحرب العالمية الأولى، وقعت بريطانيا مع روسيا مع ما يعرف بـ"اتفاقية الممرات" التي نصت على استيلاء روسيا، حليفة بريطانيا وفرنسا في الحرب، على استانبول والممرات⁽⁷⁾.

أما النمسا، فقد أنهت علاقاتها الحربية مع الدولة العثمانية مع نهاية القرن الثامن عشر، بعدما تشبعت وحقت معظم أهدافها من جانب الدولة العثمانية، ولم يتبق لها أطماع سوى بالدوسنة والهرسك اللتين ضمتها إليها عام 1908⁽⁸⁾.

وبسبب مشاكلهما القومية، لحقت ألمانيا وإيطاليا متأخراً بالركب الاستعماري الأوروبي. فمصلحتها الضخمة واستثماراتها الواسعة في الدولة العثمانية منذ الثمانينات من القرن الماضي، جعلت ألمانيا تتبع سياسة المحافظة على سلامة الدولة العثمانية، من دون أن يمنعها ذلك من التفكير بالميراث الضخم الذي ينتظرها عند وفاة "صديقها" الرجل المريض⁽⁹⁾. وكانت ألمانيا تتطلع إلى السيطرة على أسواق الشرق والاستيلاء على آسيا الصغرى لتكون منطقة امتصاص للفائض السكاني عندها. وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى، شاركت الدولة العثمانية فيها إلى جانب ألمانيا ضد دول الوفاق الودي. واستفادت إيطاليا من سياسة الأحلاف والتكتلات الأوروبية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في تنفيذ سياستها الاستعمارية على حساب الدولة العثمانية في منطقة شمال أفريقيا. فاحتلت طرابلس الغرب عام 1911، وسط عدم مبالاة ألمانية⁽¹⁰⁾.

2- "المشروع الشرقي" (اليوناني) 1735-1789

كما رأينا سابقاً، لم تنه معاهدة فينارجه لعام 1774 السياسة التوسعية الروسية على حساب الدولة العثمانية. فروسيا، لم تكثف بما حصلت عليه من ممتلكات عثمانية وحق التدخل المزدوج لصالح الكنيسة الارثوذكسية في استانبول وفي ولايتي الدانوب، بل ظلّ الاستيلاء على العاصمة العثمانية وممراتها الاستراتيجية شغلها الشاغل. وتبعاً لوصية بطرس الاكبر، سارت كل من الامبراطوريتين آنة وكاترين الثانية في سياسة الاستيلاء على البحر الاسود والممرات واستمالة النصارى الارثوذكسي من رعايا الدولة العثمانية.

وتعود المشاريع التقسيمية الروسية للدولة العثمانية الى سنوات الحرب الروسية العثمانية (1735-1739) عندما عقدت روسيا تحالفاً مع النمسا لمشاركتها في الحرب ضد الدولة العثمانية وتقسيم ممتلكاتها بينهما. وكانت أطماع روسيا مركزة على السيطرة على البحر الاسود بصفتيه والقوقاز ومصب الدانوب الذي يشمل بسارابيا. وخلال معارك عام 1738، طور الجنرال الروسي مونيش (Munnich) ما يسمى بـ"المشروع الشرقي" ويقضي بزحف الجيوش الروسية الى القسطنطينية بعد اثاره الشعوب المسيحية في البلقان وخاصة اليونانيين. ولكن هذه الخطة لم يكتب لها النجاح، إذ تمكن العثمانيون من ايقاف الزحف الروسي، بعدما كبدوا النمساويين خسائر فادحة⁽¹¹⁾ ومع ذلك، فإن المشروع الشرقي، أي الاستيلاء على القسطنطينية، ظلّ يشغل حيزاً بارزاً في السياسة الخارجية الروسية تجاه الدولة العثمانية، وفي أية محاولة للتفاهم الدولي لتقسيم الدولة العثمانية.

وبتوقيع اتفاقية تقسيم بولندا (5 آب 1772)، جرى الحديث عن تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية. فعرضت على بلاطات بطرسبرغ وفيينا ست خطط لتقسيم الدولة المذكورة⁽¹²⁾. وكان أهم هذه الخطط مشروعان: يقضي الاول بأن تحصل روسيا على ملدافيا وولاشيا وبلغاريا وروميلييا وتراقيا مع القسطنطينية والممرات، في حين تنال النمسا البوسنة والهرسك ومقدونيا حتى المورة. أما المشروع الثاني، فقضى بتأسيس دولة تتبع روسيا وتضم مقدونيا وألبانيا وروميلييا والقسم الاكبر من الأرخييل، مع بلاد ما بين النهرين في آسيا الصغرى، وتكون استانبول عاصمتها. أما روسيا، فتتولى المنطقة الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الدانوب ومناطق الانهار في البحر الاسود باستثناء القرم، التي تبقى مستقلة تحت الحماية الروسية. ووعدت النمسا بولاشيا الصغرى وصربيا وبلغاريا والهرسك. وتقرر أن تشكل المورة دولة مستقلة يحكمها دوق نمساوي، أو تعطى للبندقية لقاء تنازلها للنمسا عن استريا وفريول وانضمامها الى الحلف المعادي للعثمانيين⁽¹³⁾.

ويلاحظ هنا، أن كلا المشروعين وضعوا المصالح الروسية في استانبول بعين الاعتبار. ورغم مراعاة المشروعين للمصالح الروسية والنمساوية في البلقان ومناطق البحر الاسود وآسيا الصغرى، إلا أنه لم يتمخض عنهما أي اتفاق بين روسيا والنمسا، وظلاً مجرد افكار اولية حول تقسيم الدولة العثمانية بين الدولتين.

وحركت ولادة قسطنطين، حفيد الامبراطورية كاترين الثانية، عام 1779 المشاريع التقسيمية الروسية للدولة العثمانية، وخصوصاً لما سمي بالمشروع الشرقي. فقد وضعت الامبراطورة خطاً لتتويج حفيدها ملكاً يونانياً في الأستانة، وبذلك ترتبط هذه المملكة سلباً بالاسرة الحاكمة في روسيا. وكانت استعادة القسطنطينية واعادة نصب الصليب فوق آيا صوفيا حلاً روسياً قديماً⁽¹⁴⁾. ويحدثنا الدبلوماسي البريطاني أيتون، الذي كان يقيم في بطرسبرغ آنذاك ومقرباً من الدوائر السياسية الروسية، أن كاترين الثانية اتخذت الترتيبات كافة لاعاد حفيدها

لهذا العمل الكبير. فتولت رعايته نساء يونانيات، ولقن اللغة اليونانية منذ الطفولة، وبعدها تعهده اساتذة يونانيون. وباختصار، كما يقول أيتون، "فإن مجمل ترتيبته (قسطنطين) كانت تلك التي تهيئه لتولي عرش القسطنطينية"⁽¹⁵⁾.

وعلى ما يبدو، كانت الامبراطورة كاترين الثانية ميالة في بادئ الامر للحصول على دعم بريطانيا في تنفيذ مشروعها. واستناداً لايتون، فقد وضعت الامبراطورة والامير بوتكين (Potemkin) خططاً تقوم بموجبها روسيا بدعم بريطانيا في الحرب الاميركية لقاء تأييد بريطانيا لهجوم روسي ضد الدولة العثمانية، وتنازلها لروسيا عن جزيرة مينورقة في المتوسط لتكون قاعدة للاسطول الروسي هناك، ومركزاً لتحريض اليونانيين على الثورة ضد الباب العالي. وكان بوتكين يستعد لعرض المشروع على السفير البريطاني في بطرسبرغ، عندما تمكن الكونت بانين (Panin)، وزير الخارجية الروسي، المعارض للنفوذ البريطاني، من حمل الامبراطورة على رفض التعاون مع بريطانيا في المشروع الشرقي، رغم كل محاولات بوتكين لاثبات أن نجاح المشروع يتوقف على التحالف مع بريطانيا⁽¹⁶⁾. وهكذا، أخذت كاترين الثانية تبحث عن دولة اوروبية اخرى لتتعاون معها في مشروعها.

وفي عام 1780، زار الامبراطور جوزيف الثاني عاهل النمسا روسيا والتقى الامبراطورة كاترين الثانية في موليف (Mohlief)، التي عرضت عليه المشروع الشرقي، وأسّمته "المشروع اليوناني" ويقضي بتنصيب حفيدها ملكاً يونانياً في القسطنطينية⁽¹⁷⁾، وعلى الرغم من أن مباحثات العاهلين لم تتعد مجرد التعرف على وجهات النظر حول الموضوع، إلا أن الاثنین اتفقا على الدخول في مفاوضات في العام التالي.

وبالفعل واصلت الدولتان مباحثاتهما في العام التالي، بينما كانتا تستقبلان وفوداً بلقانية تسعى للحصول على دعمهما في الثورة ضد السلطان العثماني⁽¹⁸⁾. وكانت نقاط البحث تتركز على تحرير شعوب البلقان من الحكم العثماني، واعتراف كل دولة بمصالح الدولة الاخرى، بمعنى أن تتوسع النمسا في البلقان غرباً مقابل تعاونها مع روسيا في برنامجها ضد الدولة العثمانية⁽¹⁹⁾، واخيراً مناهضة المسيحية للاسلام⁽²⁰⁾. وخلال المباحثات الدائرة، كانت كاترين الثانية وجوزيف الثاني يتبادلان الرسائل حول موضوع تقسيم الدولة العثمانية، الذي استمر حتى عام 1783. ولعل أهم تلك الرسائل، رسالة كاترين الثانية الى الامبراطور النمساوي المؤرخة 10 ايلول 1782، ورد جوزيف الثاني عليها في العام نفسه.

والواقع، إن مشروع كاترين الثانية لتقسيم الدولة العثمانية، كان ينص على اقامة دولتين مسيحيين في البلقان. ففي رسالتها الى جوزيف الثاني، عرضت امبراطورة روسيا اقامة دولة مسيحية باسم داشيا، وتضم بسارابيا وملدافيا وولاشيا تكون تحت النفوذ الروسي، على أن تحكم وراثياً، ويُتفق على حاكمها في ما بعد. وبخصوص المملكة اليونانية، اقترحت كاترين الثانية تنصيب حفيدها قسطنطين ملكاً يونانياً في القسطنطينية، على أن تضم مملكته ايضاً المناطق اليونانية السكان، بلغاريا، تراقيا ومقدونيا. أما روسيا، فتستولي لنفسها على القرم وعلى كوبان والمنطقة الممتدة بين نهري البوغ والدنيستر، التي نصت اتفاقية 1779 بين روسيا والباب العالي على تبعيةها للدولة العثمانية. وبالإضافة الى ذلك، تستولي روسيا على جزيرتين في الارخبيل لأجل مصالحها التجارية⁽²¹⁾.

وفي رده على رسالتها، وافق الامبراطور النمساوي على المقترحات الروسية، وطلب في المقابل، أن تحصل بلاده على القسم الغربي من ولاشيا والجزء الاكبر من صربيا بما فيها

بلغراد، وكذلك ممتلكات البندقية في استريا ودلماشيا، على أن تعوض البندقية بالمورة وكريت وقبرص⁽²²⁾.

وما يتضح من الرسائل، أن مشاريع تقسيم الدولة العثمانية لم يتناول ممتلكاتها في أوروبا فحسب، بل تعداه الى ممتلكاتها في الشرق ايضاً، مما يحمل على الاستنتاج بأن الدولتين كانتا تعترضان حصر وجود الدولة العثمانية في الاناضول فقط. ومما يؤكد ذلك، أنهما رأتا ضرورة الاتفاق مع فرنسا، صاحبة النفوذ في الشرق، وأن تحصل هذه الاخيرة على مصر وسورية كتعويض عن هذه الصفقة الضخمة⁽²³⁾. وسرعان ما رحب المسيو دو سبور، السفير الفرنسي في بطرسبرغ، بالمشروع، وزاد عليه ضرورة تحالف الامم المسيحية لطرد "البرابرة المسلمين" الى آسيا⁽²⁴⁾. لكن حكومة لويس السادس عشر التي كانت على النقيض لتصورات سفيرها في بطرسبرغ، رأّت ضرورة المحافظة على سلامة الدولة العثمانية. فبعد مراسلات نمساوية - فرنسية استمرت اكثر من نصف عام. أعلنت الخارجية الفرنسية في 14 حزيران 1783 انها ضد تقسيم الدولة العثمانية⁽²⁵⁾.

ورغم أنه يجب أن ينظر الى تحركات روسيا في القرم عام 1782 وضمه اليها في العام التالي على انها كانت تهدف الى تنفيذ المشروع التقسيمي للدولة العثمانية، إلا أن هذا المشروع لم يرَ النور. ولعلّ أسباب ذلك، كما يرى سول، هو أن خطة كاترين الثانية لم تكن هدفاً حقيقياً للسياسة الروسية الخارجية، ولا يمكن تطبيقها على الارض، إذ أنها كانت ستدخل كثيراً من السلاف في البلقان، الذين تدعي روسيا حمايتهم وتسعى لتحريرهم من الحكم العثماني، تحت حكم النمسا⁽²⁶⁾. وبالإضافة الى ذلك، كان الامبراطور النمساوي منذ اللحظات الاولى للاتفاق مقيداً بعداوة فرديريك الثاني، ملك بروسيا، ورأى ألا يتورط في البلقان، خاصة أنه أراد الابقاء على علاقات جيدة مع فرنسا التي عارضت مشروع تقسيم الدولة العثمانية. وهناك سبب آخر أفضل المشروع، وهو اندلاع الثورة الفرنسية، التي قيدت امكانيات روسيا والنمسا تجاه الدولة العثمانية خلال حروب 1787-1792⁽²⁷⁾. والواقع، أن الدولة العثمانية توقعت فترة من الهدوء على جبهات القتال نتيجة انشغال أوروبا بالثورة الفرنسية، ما حمل أحمد أفندي، السكرتير الخاص للسلطان سليم الثالث، لأن يبتهل الى الله بأن يجعل "الثورة في فرنسا تنتشر في أعداء الامبراطورية كمرض الزهري وأن يقذفهم في صراع طويل ضد بعضهم البعض، بحيث تكون النتيجة ما يدر بالنفع على السلطنة..."⁽²⁸⁾.

ولم تعطل وفاة الامبراطورة كاترين الثانية (1796)، ولا المحالفة الروسية العثمانية عام 1798 لطرد الفرنسيين من مصر، خطط روسيا للقضاء على الدولة العثمانية والاستحواذ على العاصمة والممرات. وقد خابت آمال الدولة العثمانية في أن ترى الهدوء المنشود نتيجة انشغال أوروبا بنزاعاتها الداخلية. فحتى مؤتمر فيينا عام 1815 كانت الحكومة العثمانية أشبه بكرة تنقاذها الدول الأوروبية. فلكي تطرد الفرنسيين من مصر، كان عليها أن تتحالف مع بريطانيا ومع عدوتها روسيا، وتمنح الاولى امتيازات تجارية في البحر الاسود والثانية في الممرات. وعندما خرجت فرنسا من مصر واستعادت نفوذها مجدداً في استانبول، بعدما هزمت التحالفات الأوروبية (1805-1806)، ارتمى الباب العالي مجدداً في احضانها، وسرعان ما ورطته الدبلوماسية الفرنسية في حرب ضد روسيا (1806-1812)، واخرى ضد بريطانيا (1807). ولكن التقارب الروسي - الفرنسي في تلمست (1807) عاد وقذف بالحكومة العثمانية في مرمى بريطانيا. وكانت النتيجة مزيداً من الامتيازات لبريطانيا (معاهدة الممرات كانون ثاني 1809).

3- نابوليون، الكسندر الاول ومشروع تقسيم الدولة العثمانية: عقدة القسطنطينية والممرات

عقب انتصاره على روسيا وبروسيا في حزيران 1807، فكر نابوليون بأن يتخذ من روسيا حليفاً له ضد بريطانيا، وإعداد حملة برية روسية - فرنسية مشتركة لغزو الهند⁽²⁹⁾. ولكن هذا المشروع سرعان ما ارتبط بمشروع آخر، وهو تقسيم الدولة العثمانية في أوروبا. ففي حزيران 1807، عُقدت اتفاقية تلمست بين فرنسا وروسيا وبموجبها انسحبت روسيا من الجزر الايونية لمصلحة فرنسا. ونصت المعاهدة في احدى بنودها على اخلاء روسيا ولايتي الدانوب التي احتلتها، على ألا يدخلها العثمانيون قبل التوصل لصلح مع روسيا. وفي حال رفض الباب العالي ذلك، تقوم روسيا وفرنسا باحتلال الممتلكات العثمانية في أوروبا باستثناء روميليا واستانبول⁽³⁰⁾. هكذا، وجدت الدولة العثمانية نفسها عام 1807 تخوض الحرب التي ورطتها فيها الدبلوماسية الفرنسية منفردة، وفوق ذلك مهددة بمؤامرة تحيكلها كل من فرنسا وروسيا.

وبعد صلح تلمست، تابع مفاوضو روسيا وفرنسا مفاوضات تقسيم الدولة العثمانية، بعدما وضع القيصر الكسندر الاول ونابوليون خطوطه العامة. وكان الوزير رومانوف (Romanoff) ممثلاً لروسيا في المفاوضات، في حين مثل السفير كولانكور (Caulaincourt) الامبراطور نابوليون. وتركزت المناقشات مبدئياً حول حصول روسيا على ولايتي الدانوب وبلغاريا، مقابل حصول فرنسا على البانيا واليونان وكريت، بينما تتال النمسا البوسنة وصربيا⁽³¹⁾.

ولكن المباحثات سرعان ما اصطدمت بعقدة القسطنطينية والممرات. فروسيا أصرت على الاستحواذ على العاصمة العثمانية وممراتها الاستراتيجية، بينما عارض الفرنسيون ذلك، لأنه كان يتعارض مع سياستهم المتوسطة، حتى لا تكون الجيوش الفرنسية في حال غزوها لسورية برأ، تحت رحمة روسيا⁽³²⁾. وبالإضافة الى ذلك، رفض نابوليون أن تضع روسيا يدها على القسطنطينية، كونها مدينة عالمية لا يجوز أن تمتلكها أية دولة⁽³²⁾.

ويبدو أن طرح نابوليون لعالمية القسطنطينية، جعل القيصر الكسندر يقترح تدويل المدينة لتكون مدينة حرة كإحدى دول الهنزا هامبرغ او بريمن⁽³³⁾، واعتقد أن تدويل المدينة سيرضي نابوليون، وبذلك تنتهي المسألة وتكون الممرات من نصيب بلاده. إلا أن المندوب الفرنسي سرعان ما ربط بين مسألة تدويل القسطنطينية وقضية الممرات، فاقترح أن تستولي روسيا على البوسفور الذي يطل على البحر الاسود مقابل أن تضع فرنسا يدها على الدردنيل، الذي يشرف على البحر المتوسط⁽³⁴⁾. لكن هذا الاقتراح كان يتعارض مع الاستراتيجية الروسية المعلنة منذ أيام بطرس الاكبر، وهي الاستيلاء على الممرات والاطلال على المتوسط. وكان متوقعاً أن ترفض روسيا بأن تضع "بوابات منزلها" بأيدي غريبة⁽³⁵⁾.

وخلال سير المفاوضات في النصف الاول من عام 1808، أعرب القيصر الروسي عن رفضه القاطع لسيطرة فرنسا على الدردنيل، لأن ذلك يضرّ ببلاده، ولن يكسبها شيئاً من مشاريع التقسيم. كما شدد رومانوف أمام المندوب الفرنسي عن تمسك بلاده بالسيطرة على مفتاحي القسطنطينية، البوسفور والدردنيل، وعلى العاصمة العثمانية لاسباب اقتصادية ودينية، وهي تطوير التجارة الروسية في منطقتي البحر الاسود والمتوسط، وكون القسطنطينية المدينة التي تضم أيا صوفيا، التي هي الكاتدرائية الحقيقية للكنيسة اليونانية⁽³⁶⁾.

⁽²⁹⁾ كان تفوق الاسطول البريطاني في المتوسط على الاسطول الفرنسي هو الذي جعل نابوليون يفكر في تأمين مواصلات برية مع الشرق.

وعندما وصلت المفاوضات الى طريق مسدود، عرضت روسيا تطوير مشروع تقسيم الامبراطورية العثمانية، من تقسيم جزئي الى تقسيم شبه نهائي لها. فاقترحت أن تضاف مقدونيا الى حصة النمسا باستثناء سالونيك. في حين تتنازل فرنسا، بالإضافة الى حصتها السابقة، جزر الارخبيل جميعها وكريت وقبرص ورودرس وسمرنة وسورية ومصر. واعتقدت روسيا أن حصول فرنسا على هذه الحصة الثمينة، سوف يجعلها توافق على استيلائها على الولايات الآسيوية العثمانية القريبة من البوسفور. وكان يعني هذا دفع العثمانيين الى خلف جبال طوروس، وربما حتى ضفاف الفرات⁽³⁷⁾. كما تعهد القيصر الروسي في مقابل سيطرته على الدردنيل، بتخصيص طريق برية عسكرية لفرنسا وللمسا تؤدي الى سورية وبدعم حملة لاحتلال سمرنة ومناطق اخرى في الاناضول. أما نابوليون، فكان على استعداد للمساومة على القسطنطينية والتضحية بها، لكنه تشبث بأن يكون مضيق الدردنيل لفرنسا وحدها وبالتالي منع الروس من التوغل الى المتوسط. وفي هذا الاطار، عرض كولانكور على بطرسبورغ استيلاء الروس على الأستانة والبوسفور، مقابل استحواذ فرنسا على مضيق الدردنيل⁽³⁸⁾.

هكذا، فشلت المفاوضات، كانت عقدة الدردنيل السبب الرئيسي لذلك. وبعد قليل كانت روسيا عرضة للغزو الفرنسي. وما هي إلا سنوات قليلة، حتى كانت باريس نفسها تستسلم أمام ضربات المدفعية الروسية. أما الدولة العثمانية، فواصلت سيطرتها على القسطنطينية للفرن الرابع على التوالي.

4- الازمة اليونانية والبحث عن شريك

كانت مسألة تقسيم الدولة العثمانية تطرح فعلياً أمام الدبلوماسية الأوروبية في كل مرة كانت تتعرض فيها الدولة العثمانية لهجمة من الغرب أو ثورة رعاياها المسيحيين المدعومين من الخارج. وعندما اندلعت الثورة اليونانية (1821)، طرحت مجدداً مسألة تقسيم ممتلكاتها، وككل مرة كانت روسيا أكثر الدول تورطاً في مشاريع التقسيم هذه.

وكما رأينا سابقاً، قدمت الحكومة الروسية بعد اندلاع الثورة اليونانية مذكرة الى الدول الأوروبية في حزيران 1821 تسألها فيها عن موقفها في حال تورطها في حرب مع الباب العالي⁽³⁹⁾. وبالإضافة الى ذلك، استوضحت الحكومة الروسية في مذكرتها "عما تقترحه الدول الأوروبية من بديل للحكم العثماني في حال انهياره"⁽⁴⁰⁾. وبعبارة اخرى، أرادت الحكومة الروسية معرفة مدى تجاوب هذه الدول مع مشاريع تقسيم الدولة العثمانية وممتلكاتها.

وفي الشهر التالي، كانت الحكومة الروسية تقوم باتصالات دبلوماسية مع فرنسا بغية مشاركتها في صفقة لتقسيم الدولة العثمانية. لكن الحكومة الفرنسية أهملت الموضوع، إذ كانت غير متأكدة من جدية القيصر الروسي، كونه لم يقدم مقترحات عملية تتعلق بالتقسيم⁽⁴¹⁾. وفي الوقت نفسه، كان الكونت شاتوبريان (Chateaubriand)، السفير الفرنسي في روما، يبعث الى حكومته يحثها على الاخذ بمشروع القيصر الكسندر والتحالف معه⁽⁴²⁾. ومن جهة اخرى، بعث الى فرونيه (Ferronays)، السفير الفرنسي في بطرسبرغ، يحثه على أن يثير مسألة استيلاء روسيا على القسطنطينية وتوزيع ممتلكات الدولة العثمانية الأوروبية على الدول المسيحية، على أن يرتبط ذلك بتعويضات للدول الأوروبية الاخرى التي لا يمكنها التوسع شرقاً على حساب الدولة العثمانية⁽⁴³⁾.

ورغم جهودها هذه المرة ايضاً، لم تجد الدبلوماسية الروسية حليفاً أوروبياً يشاركها خططها التقسيمية في الدولة العثمانية. ومع ذلك، فبعد مرور ثماني سنوات على فشل هذا

المشروع، فإن الدبلوماسية الفرنسية ستكون هي الداعية الى تقسيم الدولة العثمانية، بينما ستكون روسيا هي المدافعة عن سلامة الدولة العثمانية. فما هي أسباب هذه المتغيرات في السياسة الخارجية الروسية تجاه الدولة العثمانية؟

5- موقف روسيا المعارض لمشروع بولينيكا لتجزئة الدولة العثمانية

خلال اجتماع السفراء الاوروبيين في بروسيا (أذار 1829)، الذي اضطلع بمسألة تكوين الدولة اليونانية، اقترح وزير الخارجية الفرنسي، المسيو دو لا فيرونيه، أن يُترك لروسيا حرية العمل في ولايتي الدانوب⁽⁴⁴⁾. وقد أتاح هذا الاقتراح حدوث تقارب فرنسي - روسي في ما يتعلق بالسياسة تجاه الدولة العثمانية. وعندما سقطت مدينة أدرنة في خريف ذلك العام بيد القوات الروسية، واصبحت العاصمة العثمانية نفسها مهددة، بدا وكأن السلطنة العثمانية على وشك الانهيار، وأن تقسيم ممتلكاتها قد اصبح امراً واقعاً. وفي هذه الاثناء، كان السفير الفرنسي في لندن الكونت دو بولينيكا (Comte de Polignac) قد اصبح رئيساً للوزراء ويخطط لاتباع سياسة استعمارية تقوي من وضع حكومته داخلياً. فبعد احتلال الجزائر (1830)، اخذ بولينيكا يسعى للتحالف مع روسيا وتأييدها في سياستها تجاه الدولة العثمانية، وفي المقابل الحصول على الدعم الروسي لفرنسا في المسألة البلجيكية⁽⁴⁵⁾.

وفي هذا الاطار، وضع بولينيكا مشروعاً لاعادة النظر في خارطة أوروبا التي صاغها مؤتمر فيينا عام 1815 وتسوية المسائل السياسية العالقة في الغرب والشرق⁽⁴⁶⁾؟ فأوعز الى بوالكونت (Boislecomte)، رئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية، بإعداد مشروع لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية يكون أساساً للمفاوضات مع روسيا ومقبولاً من وجهة النظر الفرنسية، على أن يمتزج بتعديلات اقليمية في أوروبا الوسطى ومنطقة الراين⁽⁴⁷⁾.

وخلال إعداد المشروع، توقع بوالكونت أن يأتي اليوم الذي يدخل فيه الروس القسطنطينية⁽⁴⁸⁾. ولهذا، رأى ان من مصلحة فرنسا إبعاد روسيا دوماً عن تلك المنطقة واعادة احياء مشروع المملكة اليونانية من جديد، وأن تكون القسطنطينية عاصمة لها يحكمها امبراطور يُختار من البلاد المنخفضة. واقترح بوالكونت، أن تكون ولايتا الدانوب وجزء من آسيا الصغرى من نصيب روسيا، على أن تحصل النمسا على صربيا والبوسنة والمهرسك. أما نصيب فرنسا، فكان يتعلق بالتسويات على الارض الاوروبية، وهو أن تقتسم فرنسا وبروسيا الاراضي المنخفضة، فتحصل الاولى على الجزء البلجيكي وعلى لوكسمبرغ، مقابل حصول الثانية على الجزء الهولندي، بعد أن تتخلى لمملكة ساكسونيا عن اراضيها على الضفة اليسرى للراين، اما بريطانيا فتتال المستعمرات الهولندية⁽⁴⁹⁾.

منذ البداية، كانت امكانية نجاح المشروع ضئيلة، خصوصاً أنه كان من المستبعد الحصول على موافقة بريطانيا وبروسيا عليه⁽⁵⁰⁾. فهل كانت روسيا ستوافق على استبدال الحكومة العثمانية المنهارة في القسطنطينية عام 1829 بحكومة فنية في الممرات تحصل على ضمانات دولية لوجودها؟ الجواب: كلا. فما أن عُرض المشروع على الحكومة الروسية حتى رفضته جملة وتفصيلاً، ليس لأنها كانت ترفض وجود دولة غيرها في القسطنطينية والممرات العثمانية فحسب، بل لأن القيصر نيقولا كان قد خرج في ايلول 1829 عن السياسة التقليدية الروسية الداعية الى تقسيم الدولة العثمانية، وقرر اتباع سياسة جديدة، وهي المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وممتلكاتها⁽⁵¹⁾. فما هي إذن دوافع هذا التغيير في السياسة الروسية المتبعة تجاه الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر؟

6- السياسة الروسية الجديدة: رفض التقسيم والمحافظة على سلامة الدولة العثمانية

عندما احتلت القوات الروسية مدينة أدرنة، العاصمة العثمانية الثانية، في صيف 1829، وأخذت تنتظر الأوامر للزحف على الآستانة، كلف القيصر الروسي لجنة سرية برئاسة كوشوبك لتبحث في النتائج التي قد تترتب على انهيار الدولة العثمانية. وضمت اللجنة كبار رجال الدولة، ومن ضمنهم نسلرود وداشكو، مستشار القيصر الخاص.

طُرحت أمام اللجنة ثلاث مذكرات تتعلق بمصير الدولة العثمانية: الأولى تعود إلى عام 1802، قدمها الكونت كوشوبك إلى القيصر الكسندر، والثانية مذكرة أحد زعماء اليونان، وهو كابوديسترياس (Capodistrias)، والآخرى مذكرة الكونت داشكوف، وتعود إلى عام 1828. وبعد افتتاح اللجنة لأعمالها في 16 أيلول 1829، تلى المستشار نسلرود مذكرة كوشوبك، التي أظهرت مصلحة روسيا في عدم انهيار الدولة العثمانية. فالاحتفاظ بها جارة ضعيفة مهددة بثورات رعاياها المسيحيين، له من المزايا أكثر من المساوئ. وإذا ما انهارت الدولة العثمانية من تلقاء نفسها، فعلى روسيا أن تتخذ الإجراءات كافة لحماية مصالحها، وتبدأ على الفور مفاوضات مع الدول الكبرى للاتفاق على توزيع ممتلكات الدولة العثمانية وشعوبها.

وبعد ذلك، تليت مذكرة كابوديسترياس، التي طالبت بتقسيم البلقان العثماني إلى خمس دول من الدرجة الثانية، وإعلان القسطنطينية مدينة حرة. وكانت مذكرة داشكو آخر المذكرات الهامة التي بحثتها اللجنة. فتوقع هذا أن يؤدي تدمير الدولة العثمانية إلى حرب أوروبية عامة. ولهذا، اقترح بأن تتركز جهود روسيا على عدم الاستحواذ على أراض جديدة، بل تدعيم سلطتها ونفوذها في المناطق التي كانت قد احتلتها من في الدولة العثمانية. وفي ما يتعلق بامتلاك روسيا للممرات، تساءل داشكو في مذكرته عن الثمن المتوجب على روسيا دفعه لتحقيق ذلك. ورأى أن تقسيم الدولة العثمانية لن يكون في مصلحة روسيا، إذ أن دولاً أوروبية هي أقرب جغرافياً إلى السلطنة، سوف تسبقها للسيطرة على المناطق العثمانية. فالنمسا قد تأخذ صربيا والبوسنة والهرسك والجيل الأسود. أما انكلترا وفرنسا، فقد تستوليان على مصر وكريت والجزر اليونانية. وفي هذه الحالة، ستجابه روسيا أعداء خطرين في جنوب أوروبا بدلاً من العثمانيين الضعفاء. واقترح داشكو أخيراً أن تحتل القوات الروسية ضفتي البوسفور إذا ما وافق القيصر على تحويل القسطنطينية إلى مدينة حرة⁽⁵²⁾.

وبعد مناقشتها للأفكار المطروحة، أوصت اللجنة بوقف الحرب ضد الدولة العثمانية وعقد السلام معها. وفي ما يتعلق بالسياسة المطلوب اتباعها تجاه الدولة العثمانية، اقترحت اللجنة ثلاثة مبادئ لتكون أساس السياسة الروسية تجاه تلك الدولة⁽⁵³⁾، وهي:

- 1- المحافظة في الوقت الراهن على السلطنة العثمانية ضعيفة قدر الامكان.
- 2- أن تحتل روسيا المضائق العثمانية والقسطنطينية في حال انهيار الدولة العثمانية في أوروبا.
- 3- أن تتفاوض روسيا مع الدول الأوروبية الأخرى، في حال انهيار الدولة العثمانية التام حول توزيع ممتلكات الأخيرة.

وعندما عرضت هذه التوصيات على القيصر نيقولا، قبلها وجعلها أساس سياسته تجاه الدولة العثمانية، خاصة وأنها كانت تبعد الدول الأوروبية عن الممرات، وتضبط اتساع الحركات القومية في البلقان⁽⁵⁴⁾.

7- مشاورات بطرسبرغ - فيينا - لندن ومصير الدولة العثمانية (1833-1844)

وضعت الازمة المصرية المبادئ الروسية التي أشرنا إليها على المحك. ففي عام 1833، كان على روسيا أن تقوم بحماية السلطنة العثمانية من الانهيار أمام ضربات محمد علي، ليس بسبب تحمسها او رغبتها بأن تقدم للباب العالي دعم دول حليفة، بل لأنها كانت تريد جارة ضعيفة، لا قوية مدعومة من فرنسا. وكما جاء على لسان نسلرود في مطلع عام 1833، فإن روسيا لم تكن في تلك المرحلة راغبة في تقسيم الدولة العثمانية. إلا أن الازمة المصرية أبانت لروسيا مدى الضعف العثماني وعدم قدرة الادارة العثمانية على الصمود، وبالتالي فنهايتها اصبحت وشيكة. ولهذا، قررت الحكومة الروسية استباق "الكارثة المنتظرة" والقيام بكافة الترتيبات مع الدول الاوروبية بهدف الاتفاق معها على توزيع ممتلكات الدولة العثمانية⁽⁵⁵⁾. ومن جهتها، وقعت روسيا في ذلك العام معاهدة خنكار اسكلسي لحماية السلطنة من الانهيار على يد محمد علي باشا.

منذ البداية، كانت فرنسا مستبعدة من اي اتفاق على مصير الدولة العثمانية. أما بروسيا، فكانت لا تستطيع أن تقدم لروسيا سوى تأييداً ادبياً في المسألة الشرقية. هكذا، لم يكن أمام روسيا سوى التفاهم مع النمسا وبريطانيا. وهذا الموقف كان يبرز اثنين من المعالم الرئيسة للسياسة الخارجية الروسية حتى حرب القرم: اتفاقية ميونيخ غراتز مع النمسا، واتفاقية 1844 السرية مع بريطانيا.

وبموجب معاهدة ميونيخ غراتز (18 ايلول 1833)، ضمنت روسيا تأييد النمسا لها في سياستها تجاه الدولة العثمانية والمحافظة عليها ضعيفة قدر الامكان. كما اعترفت روسيا بالنمسا شريكاً كاملاً في اية تجزئة مستقبلية للدولة العثمانية⁽⁵⁶⁾.

8- اتفاقية 1844 الشفوية السرية بين روسيا وبريطانيا: مذكرة نسلرود

كانت هذه الاتفاقية ثاني المعالم الرئيسة في السياسة الروسية الخارجية في ما يتعلق بمصير الدولة العثمانية، فحدثت بعد احد عشر عاماً على اتفاقية ميونيخ غراتز مع النمسا. ويعود التأخر في ذلك الى شدة الخلافات الروسية - البريطانية بعد معاهدة خنكار اسكلسي. ولكن بعد 1839، حدث تقارب بين الدولتين في شأن المسألة المصرية، وأسفر عن نتيجتين هامتين، وهما تعاون روسيا مع بريطانيا في حل المسألة المصرية، ومعاهدة الممرات. وبعيداً عن المسألة الشرقية، كانت هناك اشارات الى تقارب الدولتين في ما يتعلق بالمسائل الفارسية والمنافسة التجارية بينهما⁽⁵⁷⁾. وقد تكلفت هذه الجهود بتوقيع اتفاقية تجارية روسية - بريطانية في مطلع عام 1843⁽⁵⁸⁾، وبزيارة القيصر نيقولا لبريطانيا في حزيران 1844.

والواقع، أن زيارة القيصر الى لندن كانت للتوصل الى اتفاق مع الزعماء البريطانيين حول مصير الدولة العثمانية. وخلال المفاوضات حاول القيصر اللعب على التناقضات البريطانية - الفرنسية، وخصوصاً تلك في منطقة جنوب الباسفيك والاتفاق مع بريطانيا على تقسيم الدولة العثمانية، التي أطلق عليها لأول مرة "الرجل المريض على البوسفور"⁽⁵⁹⁾. وفي معرض حديثه عن الدولة العثمانية قال القيصر: "إن تركيا أشبه برجل يحتضر، وقد نسعى لابقائه على قيد الحياة، ولكن مسعانا لن يكلل بالنجاح، فسيموت، بل يجب أن يموت. وعندها ستسود لحظة حرجة"⁽⁶⁰⁾.

وفي مناسبة اخرى، أبلغ نيقولا الزعماء البريطانيين، وفي مقدمتهم أبردين، وزير الخارجية، بأنه لا يود الاستحواذ على القسطنطينية ولا يريد اعادة احياء الامبراطورية البيزنطية، "ولكن إذا ما انهارت الامبراطورية العثمانية من تلقاء نفسها... فإني (القيصر) لن أسمح بسقوط القسطنطينية بأيدي فرنسا او انكلترا"⁽⁶¹⁾.

وتشير المصادر، أن روسيا وبريطانيا توصلتا الى اتفاق شفوي سري في شأن تقسيم الدولة العثمانية في حال انهيارها، وبإخراج فرنسا من تلك الصفقة. ويُعرف هذا الاتفاق أيضاً باسم "مذكرة نسلرود" (Nesselrode Memorandum of 1844)، التي تضمنت تفاصيل تقسيم الدولة العثمانية من وجهة النظر الروسية. ويمكن تلخيص هذا الاتفاق ببندين اثنين هما⁽⁶²⁾:

- 1- المحافظة على الدولة العثمانية في حالتها الحاضرة في ذلك الوقت، وهي حالة صعبة، ولكنها ليست صعبة جداً إذا ما طبقت اصلاحات داخلية.
- 2- التوصل الى تفاهم تمهيدي على تفاصيل التقسيم اذا ما تبين في المستقبل أنه لا يمكن المحافظة على تركيا - "إذا ما رأينا أنه ينبغي لها أن تتجزأ".

وقد أخطأ ماركس عندما توقع كصحافي بأن تتورط بريطانيا نتيجة الاتفاقية في صراع مميت مع فرنسا، بينما تحصل روسيا على حرية تنفيذ سياستها تجاه الدولة العثمانية⁽⁶³⁾. فاتفاقية 1844، لم تكن اكثر من تجميد مؤقت للخلافات والتناقضات الروسية - البريطانية في ما يتعلق بمصير الدولة العثمانية. فبعد تسع سنوات على الاتفاقية كانت بريطانيا تخوض حرب القرم ضد روسيا مدعومة من فرنسا. أما اسباب هذا التحول في المواقف، فمرده الى أن الاتفاقية كانت شفوية، ما جعلها عرضة للتفسيرات المتناقضة. فبندا الاتفاقية اعلاه، كانا في الواقع رفضاً ادبياً بريطانياً لسياسة القيصر نيقولا الداعية الى تقسيم فوري لممتلكات الدولة العثمانية، وهذا ما لم يدركه القيصر. فبريطانيا كانت ترى أن الدولة العثمانية قد أعياها الضعف، لكنها لم تقطع الامل في اعطائها دفعة من الصحة والعافية من خلال اصلاحات داخلية. ومع ذلك، شاركت بريطانيا روسيا بضرورة التشاور والتفاهم حول تجزئة الدولة العثمانية في ما لو تبين أنها سائرة لا محالة في طريق الزوال. أما القيصر نيقولا، فاعتبر أن الاتفاقية ألزمت بريطانيا بضرورة التعاون معه في تقسيم الدولة العثمانية. ولعلّ عدم وضع تحديبات دقيقة لمعايير الضعف والانهيار العثماني، او العافية والقدرة على الاستمرار ترضي الطرفين، كانت احدى الاسباب الرئيسية لاندلاع حرب القرم عام 1853. ففي ذلك التاريخ، اعتبرت روسيا أن الدولة العثمانية قد وصلت الى درجة كبيرة من الاعياء وحان وقت تقسيمها، في حين كانت بريطانيا لا ترى أن الامر قد وصل الى هذا الحد، وبالتالي لا يمكن التفكير الآن في عملية التجزئة⁽⁶⁴⁾.

ويبدو أن القيصر نيقولا أدرك أن الدول الأوروبية التي اتصل بها لم تأخذ مقترحاته في بشأن تقسيم الدولة العثمانية على محمل الجد، فصرح منذراً تلك الدول: "إذ كنتم (الدول الأوروبية) لا تستطيعوا أن تقررروا التحالف معي في هذه المسألة (تجزئة الدولة العثمانية)، فإني مصمم على التصرف منفرداً"⁽⁶⁵⁾.

وبعد تسع سنوات على زيارته للندن، بدأ القيصر نيقولا ينفذ اذاره، بعدما يؤس من موقف بريطانيا التقليدي تجاه الدولة العثمانية، وبعدهما ظهر نابوليون الثالث على الساحة الدولية منافساً يريد احياء أمجاد نابوليون بونايرت. ففي عام 1853، اشتعلت حرب القرم واستمرت حتى عام 1856، وهذا ما سنبحثه في الحلقة الثالثة من هذه الدراسة.

الحواشي

- (1) T.G. Djuwara: Cent Projets de Partage de la Turquie (1281-1913) Paris 1914, pp. 3-4
- (2) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة اسلامية مقترى عليها، ج 2، القاهرة 1980، ص 830-834.
- (3) يقصد بـ"التجانس الاوروبي"، أو "التضافر الاوروبي" أساليب وطرق التشاور والتعاون بين القوى العظمى بهدف فض ومناهضة النزاعات والازمات الدولية وإنهاء الحروب ومنع حدوثها. وليس هناك تأكيد متى استعمل هذا الاصطلاح لأول مرة في اللغة الدبلوماسية. لكنه بدأ يظهر باستمرار منذ صلح أوترخت عام 1713. انظر:
- Winfried Baumgart. Vom Europaischen Konzert zum Voelkerbund. Friedenssicherung von Wien bis Versailles. Darmstadt 1974, p. 1.
- هـ. أ. ل. فشر: تاريخ اوروبا في العصر الحديث (1789-1950)، الطبعة السادسة، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الصبيح، القاهرة، د.ت. ص 118-120.
- (4) خيرية قاسمية: "روسية القيصرية والمشرق العربي"، في "دراسات تاريخية"، عدد 9 و 10، جامعة دمشق، تشرين أول 1982، ص 42.
- (5) عن الامبريالية الفرنسية في الشرق حتى 1833، انظر:
- Vernon John Puryear: France and the Levant. From the Bourbon Restoration to the Peace of Kutiah, 1. ed. 1941, reprinted California 1968.
- وعن تطور السياسة الفرنسية الدينية والسياسية والاقتصادية حتى نهاية القرن الماضي راجع:
- Noel Verney et George Dambann: Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine, Paris 1900.
- وحول مشاركة فرنسا في المشاريع التقسيمية للدولة العثمانية، انظر: Djuwara: Cent prohects, op.cit.
- (6) انظر الاتصالات الدبلوماسية التي اجراها اللورد ساليزبوري مع هاتسفلدت، السفير الالمانى في لندن، في الفترة من تموز حتى تشرين أول 1895 في:
- E.T.S. Dugdale: German Diplomatic Documents 1871- 1914, in four Volumes, Vol. II, From Bismarck's Fall to 1898, Cap. XXIII, pp. 327-347; Gebhardt: Handbuch der deutschen Geschichte, edited by Herbert Grundmann, Vol. III, Stuttgart 1973, p. 337.
- (7) عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ج 1، ص 222-235.
- (8) Gebhardt, op. cit. Vol. III, p. 359f.
- (9) Abdel-Raouf Sinno : Deutsche Interessen in Syrien und Palaestina, 1841-1898. Aktivitaeten religioeser Institutionen, wirtschaftliche und politische Einfluesse, Berlin 1982, pp. 295-298.
- (10) M.S, Anderson: The Eastern Question 1774-1923. A study in International Relations, N. Y 1966, pp. 287-291.
- (11) Edward S. Creasy: History of the Ottoman Turks, 1. ed. London 1878, reprinted Beirut 1961, pp. 372-375; Djuwara, pp. 269-271.
- (12) Djuwara, p. 279; Albert Sorel: La question d'Orient au XVIII^e siècle, le partage de la Pologne et le traité de Kainardji, Paris 1889, p. 165.
- (13) Sorel, op. cit., p. 166.
- (14) انظر الحلقة السابقة من الدراسة في مجلة "تاريخ العرب والعالم" العددان 74/73.
- (15) W. Eton: A Survey of the Turkish Empire, 2. ed. London 1972, pp. 431-432.
- (16) المرجع السابق، ص 422 وما بعد.
- (17) Djuwara, op. cit., p. 279
- (18) Anderson, op. cit., p. 8
- (19) Norman E. Saul: Russia and the Mediterranean 1797-1807, Chicago/ London 1970, p. 11.
- (20) Edouard Driault: La question d'Orient depuis ses origines jusqu'à la paix de sèvres (1920), Paris 1921, p. 56.
- (21) Edmond Rabbath: La question d'Orient sous l'Empire Ottoman 1789-1919, 1. ed. s.d. Beyrouth, p. 21 ; Driault, p. 56f ; Djuwara 298ff.
- (22) Djuwara 300ff ; Anderson p. 9.
- (23) Driault, p. 57
- (24) المرجع السابق، ص 57.
- (25) Rabbath, p. 21; Djuwara 302f.
- (26) Saul, op.cit, p. 13f.

- Anderson, p. 9. (27)
ويذكر أيتون وينقل عنه كريزي وسول، أن مشروعاً روسياً آخر لتقسيم الدولة العثمانية تعطل بسبب وفاة
الامبراطورة كاترين الثانية عام 1796.
- Eton, p. 465; Creasy, p. 445; Saul, p. 15.
Bernard Lewis: The Emergence of Modern Turkey, 2. 3e. London/ Oxford/ N.Y. 1968, (28)
p. 65.
- Driault, p. 77 f., 92f (29)
الشنوي، ج 1، ص 215-216.
Creasy, p. 486; Djuwara, p. 347. (31)
عندما طرحت مسألة استخوذ روسيا على القسطنطينية، رفضها نابوليون رفضاً قاطعاً وقال: (32)
"Constantinople! Constantinople! Never! For it is the Empire of the World".
- William Miller: The Ottoman Empire and its Successors 1801-1927, London 1934, نقلًا عن: (33)
p. 39;
وقارن بـ: Carl Ritter von Sax: Geschichte des Machtverfalls der Tuerkei bis Ende des 19. Jahrhunderts und die phasen der "orientalischen Frage" bis auf die Gegenwart, Wien, 1908,
p. 165.
- Creasy, p. 486. (33)
Djuwara, p. 363. (34)
Driault, p. 93 (35)
Creasy, p. 486 (36)
Djuwara, p. 362; Creasy, p. 486 (37)
Rabbath, p. 47; Djuwara, p. 363 (38)
راجع الحلقة السابقة من مجلة "تاريخ العرب والعالم" العددان 74/73. (39)
Sax, p. 196. (40)
J. Hajjar L'Europe et les destinées du Proche- Orient (1815-1848) Tournai, 1970, p. 76. (41)
Djuwara, pp. 388-89. (42)
Hajjar, op. cit., p.76 (43)
بيير رونفان: تاريخ العلاقات الدولية (القرن التاسع عشر 1815-1914)، تعريب جلال يحيى، القاهرة،
1980، ص 119-120. (44)
Vernon John Puryear: France and the Levant. From the Bourbon Restoration to the
Peace of Kutiah, 1. ed., 1941, reprinted California 1968, p. 76f; Dirault, pp. 130ff. (45)
Puryear, op. cit., p. 77. (46)
بيير رونفان، ص 120-121. (47)
- Djuwara, p. 380
Djuwara, p. 380 (48)
Puryear, p. 77; Dirault, pp. 131ff. (49)
رونفان، ص 121. (50)
Handbusch der Europaeischen Geschichte, edited by Theodor Schieder Vol. V, Europa (51)
von der Franzoesischen Revolution zu den Nationalstaatlichen Bewegungen des 19.
Jahrhunderts, Stuttgart 1981, p. 666f.
أ. ج. جرانت وهارولد تمبرلي: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، 1789-1950، ج 1،
ترجمة بهاء فهمي، القاهرة، د.ت، ص 406-407.
Vernon John Puryear: England, Russia, and the Straits Questions 1844-1856, 1. ed. (52)
1931, reprinted Hamden/ Connecticut 1965, pp. 8-12.
وانظر أيضاً جرانت تمبرلي، المرجع السابق، ج 1، ص 407.
Puryear, England, Russia, op.cit., p. 12f. (53)
انظر جرانت تمبرلي، ص 407. (54)
- HB, Vol. V, p. 667.
Puryear, England, Russia, op.cit., p. 15f. (55)
انظر الحلقة الأولى من الدراسة في مجلة "تاريخ العرب والعالم" العددان 74/73، ص 48. (56)
HB, Vol. V, p. 669. (57)
Puryear, England, Russia, p. 37. (58)
Charles Swallow: The Sick Man of Europe. Ottoman Empire to Turkish Republic 1789-
1923, London 1923. (59)
الشنوي، المرجع السابق، ج 2، ص 830.
Puryear, England, Russia, p. 46. (60)

-
- (61) المرجع السابق، ص 48-49.
- (62) المرجع السابق، ص 51، 62-65.
- (63) Karl Marx: The Eastern Question. A Reprint of Letters Written 1853-1856 Dealing with the Events of Crimean War, London 1969, p. 288.
- (64) Puryear, England, Russia, p. 53.
- (65) المرجع السابق، ص 39.